HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TUNISIE
Tunis

KVINNA KVINNA

اصوات نساء
ASWAT NISSA

Cities Alliance
Cities Without Slums
Hosted by UNOPS

تحسين إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة المحلية

بمدنين

تندرج ورقة السياسات هذه في إطار الدراسة التي قامت بها أصوات نساء ضمن برنامج "تحسين ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة المحلية" بالشراكة مع تحالف المدن ومؤسسة هاينريش بول ، في كل من ولايات باجة ومدنين والذي يهدف إلى الحد من الامساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي في سياق تونسي اتسم بلامركزية السلط.

وقد قامت الدراسة على نوعين من البحوث الميدانية :

- **البحث الميداني الأول هو بحث كمي يهدف إلى تحديد الحاجيات حسب النوع الاجتماعي**
- **البحث الميداني الثاني هو بحث نوعي يهدف إلى تقييم مدى ادراج النوع الاجتماعي في السياسات المحلية**

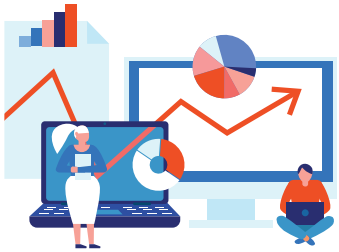

المنهجية :

البحث الميداني الكمي : لمتساكني ومتساكنات مدنين: عينة من 300 ساكن وساكنة عدد السكان الجملي التابعين لبلدية مدنين بلغ 109409 متساكن/ـة، تم تقسيمهم/ن على دائرتين كالتالي :

- مدنين الشمالية : 54769 متساكن/ـة بما يعادل 50.60% من عدد المتساكنين
- مدنين الجنوبية : 54640 متساكن/ـة بما يعادل 49.94% من عدد المتساكنين

وبالتالي يكون تقسيم عينة الـ 300 متساكن/ـة حسب الدائرتين كالتالي :

- عينة مدنين الشمالية: 50.60% * 300 = 150
- عينة مدنين الجنوبية: 49.94% * 300 = 150

تم تنظيم العينة كالآتي :

	أعزب/عزباء	متزوج/ متزوجة	أرمل/أرملة	مطلق/ مطلقة	المجموع
رجال، مدنين الشمالية	30	41	1	1	73
نساء، مدنين الشمالية	28	41	6	2	77
رجال، مدنين الجنوبية	31	40	1	0	72
نساء، مدنين الجنوبية	31	41	5	1	78

البحث الميداني النوعي: لقاءات مع عشرة (10) أعضاء وعضوات من المجلس البلدي، ستة (6) منهم/ن هم/ن رؤساء ورئيسات لجان.

وضعية ونتائج البحث الميداني حول مواطني ومواطنات بلدية مدنين

الوصول إلى المرافق والتحكم في الموارد

- تواجه النساء عوائق للحصول على الماء: حيث إعتبرت 39,6% من المستجوبات أن ظروف وصولهن للماء سيئة جداً
- إعتبرت 80% من المستجوبات أن فرص الولوج إلى الاقتراض ضعيفة أو ضعيفة جداً. يعود ذلك إلى غياب الضمانات ونواقص في التكوين المالي.
- نسب وصول النساء لملكية الأرض أضعف من الرجال حيث تقدر نسبة إمتلاك المسكن ب42,40% – بالنسبة للرجال مقابل 18,2 % للنساء.

إقرار الإحتياجات المتمايزة وصحة النساء

- تصل نسبة تمتع المستجوبات بالتغطيات الإجتماعية إلى 64% مقابل 55% للمستجوبين.
- الولوج للرعاية الصحية ضعيف للجميع بسبب نقص المعدات وغياب الأدوية في المراكز الصحية.
- ظروف الصحة وشروط النظافة في العمل والمدارس أثناء فترة الحيض ضعيفة.

مشاركة النساء في أخذ القرار والقدرة على التأثير

- **على المستوى العائلي** : إعتبرت حوالي 68,15 % من المستجوبات أن نسبة مشاركة النساء في أخذ القرار داخل الوسط العائلي ضعيفة إلى ضعيفة جدا.
- **على المستوى المحلي** : إعتبرت حوالي 82 % من المستجوبات أن نسب مشاركة النساء في صنع القرار المحلي ضعيفة إلى ضعيفة جدا.
- **على المستوى الوطني** : إعتبرت حوالي 79,25 % من المستجوبات أن نسبة مشاركة النساء في أخذ القرار الوطني ضعيفة إلى ضعيفة جدا.

تقسيم العمل

تتحمل النساء عبء العمل المنزلي بنسبة عالية ولا تتمتعن بوقت فراغ كاف مثل الرجال. حسب نتائج العينة تقضي النساء 55,53 % من وقتهن في القيام بعمل منزلي غير مؤجر، مقابل 12,65 % للرجال . و تقدر نسبة وقت الفراغ للنساء ب1,76 % مقابل 43,89 % للرجال.

المساواة في الأجور

- يعتقد المستجوبون والمستجوبات أن فجوة المساواة في الأجور تتراوح بين 10-20 % للقطاعات المهيكلة و– بين 20-50 % للقطاعات الغير مهيكلة.

حرية التنقل والأمن

- 76,8 % من المستجوبات عبرن عن احتياجهن لإذن من أحد أفراد العائلة الذكور للتنقل.

العنف الزوجي والاستشارات في مراكز الانصات النفسي

- بخصوص العنف الزوجي : 5,2 % من النساء و 14 % من الرجال يشرعون للعنف الزوجي. يدعي الرجال، بنسبة 18,3 % ،أن السبب الأول للعنف الزوجي هو خروج المرأة بدون إذن زوجها في حين اعتبرت النساء أن رفضهن القيام بعلاقة جنسية مع الشريك هو السبب الرئيسي.

7 % من المستجوبات اعلن الذهاب إلى مراكز الإنصات النفسي

أسباب عدم اللجوء إلى مراكز الانصات النفسي

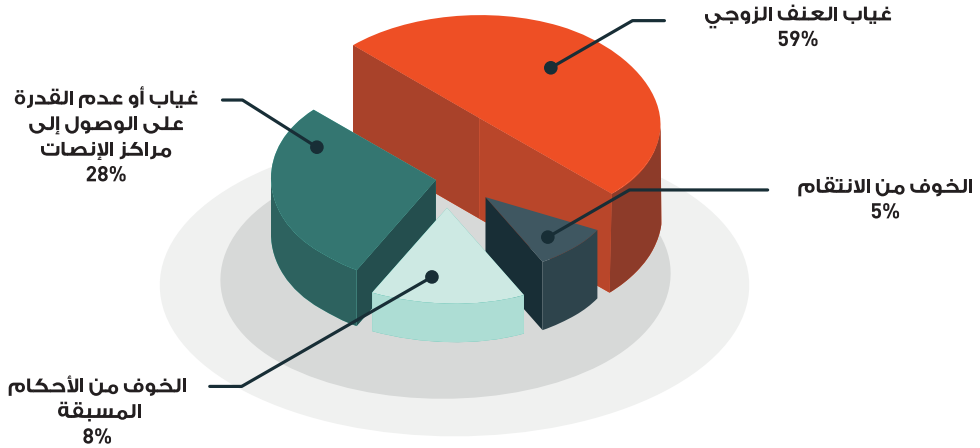

. تقدر نسبة العنف الزوجي في المناطق الريفية بـ 44% وبـ 48.2% في المناطق الحضرية.

وتعود أسباب عدم القيام بالاستشارة النفسية أولا إلى عدم القدرة على الوصول إلى مراكز الانصات والإرشاد النفسي أو غياب هاته المراكز وبصفة خاصة في المناطق الحضرية، وثانيا، إلى الخوف من الأحكام المسبقة والانتقام وهو ما نجده خاصة في المناطق الريفية.

هذا ما يجعلنا نعتقد أن العنف الزوجي يمس حوالي 41,1 % من النساء. هذه النسبة قريبة من المعدل الصادر عن نتائج البحث الميداني الوطني حول العنف المسلط على النساء والمعد من طرف الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري سنة 2010 واللذي أثبت تصريح 47,6 % من النساء بتعرضهن للعنف.

لأجل بلدية مراعية للنوع الاجتماعي

تكون البلدية مراعية للنوع الاجتماعي إذا ما توفرت فيها الشروط الثلاثة التالية :

- مشاركة المستشارين/رات البلدين/ات وأعوان البلدية في ورشات عمل حول ادراج النوع الاجتماعي ووعيهم/ن التام بمسألة النوع الاجتماعي.
- احتواء المخطط التنموي البلدي على معطيات تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف حسب الجنس.
- احتواء المخطط التنموي البلدي على إجراءات ومشاريع تهدف للحد من الفوارق على أساس النوع الاجتماعي.

تحليل ميزانية بلدية مدنين لسنة 2020

إلى أي مدى يمكن إعتبار ميزانية بلدية مدنين لسنة 2020 مراعية للنوع الإجتماعي ؟

تعكس الميزانية المراعية للنوع الإجتماعي الإستخدام الفعال لائتمانات الميزانية وفقا لتحليل الإحتياجات المتمايزة بين النساء والرجال بهدف تحسين مستوى العيش لكليهما

تحليل ميزانية بلدية مدنين لسنة 2020

في الباب الأول من الميزانية المعدّة للتسيير، تم تقديم ميزانية التعيينات الخاصة بالمهندسين والإداريين والتقنيين بشكل شامل **دون الإشارة لتوزيع عدد الوظائف بين النساء والرجال**

في تحديد مصاريف سير المرفق العمومي المحلي ، **نلاحظ غياب إعتماد النفقات حسب إحتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان رغم إمكانية إعطاء الأولوية على سبيل المثال لكراء أو تخصيص مرافق لإستقبال والإستماع للنساء ضحايا العنف**

في باب نفقات الإستثمار، نلاحظ **غيابا تاما لأي أوليات قائمة على أساس النوع الإجتماعي سواء للنفقات ذات الطبيعة الإقتصادية، الاجتماعية أو الثقافية**.

فرص إدراج مقاربة النوع الإجتماعي ببلدية مدنين

بلدية مدنين لديها مجموعة من الفرص لإدراج النوع الاجتماعي في المشاريع وفي مبادرات البلدية منها

- وجود لجنة تكافؤ الفرص ولجنة المرأة والأسرة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية
- الموقف الإيجابي للمستشارين/رات البلديين/ات من اعتماد ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي داخل البلدية
- مشاركة النساء في إعداد المخطط التنموي البلدي
- اعتماد التمييز الإيجابي بخصوص المنح لصالح الجمعيات الناشطة في مجال حقوق المرأة أو الجمعيات المرؤوسات من قبل امرأة
- أغلب المشاريع الثقافية والفنية تهدف إلى إرساء تكافؤ الفرص بين كافة فئات المجتمع
- مشاركة عديد الشركاء المحوريين (مجتمع مدني، منظمات عالمية، الخ...) المساندين للبلدية بخصوص ادراج النوع الاجتماعي في السياسات المحلية
- دراسة حول النوع الاجتماعي في بلدية مدنين يتم إعدادها من قبل المعهد الوطني للإحصاء كل خمس سنوات

من خلال اعتماد مقاربة تنموية ومن أجل مزيد ادراج الاحتياجات الخاصة بالرجال والنساء في المشاريع والمبادرات البلدية، يجب على البلدية أن تقوم بـ :

- ادراج معطيات مصنفة حسب الجنس صلب المخطط التنموي البلدي
- إدراج التقليص في الفوارق بين مختلف المناطق التابعة للبلدية ضمن أهداف المخطط البلدي
- عدم التعامل مع احتياجات النوع الاجتماعي على أنها إشكال خاص وإنما كمجال اهتمام يجب ان يتم ادراجه بصفة محورية في جميع مكونات المخطط التنموي
- ادراج تقنيات التحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي على مستوى البلدية
- تعزيز دور لجنة تكافؤ الفرص داخل البلدية
- أخذ الإجراءات اللازمة للتقليص من الفوارق بين الجنسين وتكريس التمييز الإيجابي بخصوص المنح المسندة للجمعيات الناشطة في مجال حقوق المرأة أو الجمعيات التي ترأسها امرأة
- إيلاء الأهمية اللازمة لموضوع العنف الزوجي حيث أن 44% من المشاركات في البحث الميداني والقاطنات في مناطق ريفية صرحن بأنهن ضحايا عنف زوجي، مقابل 48.2% من النساء القاطنات في المناطق الحضرية

التوصيات

توصيات من أجل تعزيز إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى التخطيط البلدي :

- تعزيز قدرات المستشارين/ات البلديين/ات على مستوى النوع الاجتماعي والقيام بالحملات التحسيسية للمواطنين والمواطنات بهدف التوعية
- اعداد إطار عام يكون مراعيا للنوع الاجتماعي على مستوى البلدية، وتحديد رؤية ومهام وأهداف مراعية للنوع الاجتماعي
- اعتماد ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي تمكن من تخصيص أموال موجهة إلى مختلف احتياجات المواطنين والمواطنات
- تكوين خلية تعنى باحتياجات الفئات الهشة وتتمتع بدور رقابي لمتابعة ادراج مقاربة النوع الاجتماعي
- البحث عن حلفاء استراتيجيين يكونون ضمان لتحقيق تكافؤ الفرص
- إرساء نظام لتقييم ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتكافؤ الفرص بين الجنسين

توصيات من أجل مناهضة جميع أشكال التفريق والتمييز والعنف الذي قد تتعرض له الفئات الهشة وخاصة النساء في المناطق البلدية :

- مشاركة المواطنين والمواطنات في اجتماعات المجالس البلدية وتمكينهم من ابداء رأيهم عن طريق تقديم مقترحات
- ادماج النساء في الجمعيات النسوية ودعم مشاركتهن الفاعلة في المجتمع المدني
- التواصل حول التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وتوعية المواطنين والمواطنات بوجود هاته القوانين
- تأثيث حلقات نقاش داخل المدارس والتجمعات السكنية للحديث حول حقوق المرأة وواجباتها

توصيات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في أخذ القرار:

- مشاركة المواطنين والمواطنات في اجتماعات المجالس البلدية وتمكينهم من ابداء رأيهم عن طريق تقديم مقترحات
- برمجة دورات تكوينية لفائدة النساء حول مواضيع القيادة والثقة في النفس (والحديث عن أهداف التنمية المستدامة) في المناطق ذات القرب (التجمعات السكنية والمدارس) بهدف تعزيز مشاركة النساء في أخذ القرار على المستوى البلدي

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TUNISIE
Tunis

KVINNA KVINNA

اصوات نساء
ASWAT NISSA

Cities Alliance
Cities Without Slums

UNOPS

تم اعداد ورقة السياسات هذه بدعم مالي من مؤسسة هاينريش بول وتحالف المدن و منظمة كفينا تل كفينا السويدية. الآراء المقدمة في الدراسة لا تعكس ضرورة السياسات العامة لهاته المنظمات

55 809 834 contact@aswatnissa.org www.aswatnissa.org